

# الامكانات الاقتصادية لمنطقة جبال النوبة في السودان الزراعة الآلية في كردفان دراسة تاريخية

د/ يسرية موسى أحمد جمال الدين  
جامعة كردفان/ كلية التربية / قسم التاريخ  
جمهورية السودان العربية

**الكلمات المفتاحية:** السودان، جبل النوبة، الإدارة البريطانية، الزراعة الآلية، كردفان، جبال النوبة الزراعية  
**الملخص:**

تناولت هذه الورقة التطور التاريخي لزراعة الآلية المطرية والتي جاءت متزامنة مع إدخال زراعة القطن في المنطقة وتبحث في الأسباب التي دعت الإدارة البريطانية لإدخال هذا النمط الزراعي، مستفيدة من عوامل الطبيعية والتقنية، على أن نتائج إدخال تعارض وسياستها والخاصة بعزل المنطقة عن المؤثرات والثقافة الإسلامية العربية في بقية السودان، فقد غيرت موقفها من دعم وتشجيع الزراعة الآلية، وبالتالي وقفت في وجه أي تقدم يمكن أن يقود إلى نهضة اقتصادية اجتماعية في المنطقة، ويفتحها أما السوق المحلي والعالمي ويربطها بالمراكز الكبرى في السودان وهدفت لتوجيه التداعيات الاجتماعية لتطور قطاع الرأسمالي في المنطقة خدمة لمصالحها الإستراتيجية. كما عرفت هذه الزراعة بعد الاستقلال، اهتمام الدولة، وسخرت لها الحكومات الوطنية، أهمية كبيرة، نظير مساهمتها الواسعة في الاقتصاد الوطني.

## **Abstract :**

This paper dealt with the historical development of the rainforest machinery which coincided with the introduction of cotton cultivation in the region. It examined the reasons that the British administration called for the introduction of this agricultural pattern, taking advantage of the natural and technical factors. The rest of Sudan has changed its position on the support and encouragement of mechanized agriculture, and thus stood in the way of any progress that could lead to a socio-economic renaissance in the region. It is opened by the local and international markets and linked to major centers in Sudan. Social advocates for the development of the capitalist sector in the region to serve its interests Strategic.

This agriculture, after independence, was also known to be of great interest to the State, and to national Governments, as it was a major contributor to the national economy

**key words.** Sudan, Mount Nubia, British Administration, Agriculture Mechanism, Political and Economic, Nuba Mountains Agricultural Foundation

هذا وقد شكلت مجموعة من الظروف المحلية التوجه نحو الزراعة الآلية في منطقة جبال النوبة، ذلك أن تطور الزراعة الآلية أولاً: سيشغل بال التجار الجلابة عن السعي للتدخل ومن ثم التحكم في تسويق وتصنيع القطن . ثانياً: أن الحومة المحلية ستستفيد كثيراً من خلال توسع القاعدة الضريبية من خلال رسوم إيجار الأرض والعشر والقبانة.

**ثالثاً :** أثبتت الزراعة الآلية نجاحاً باهراً خاصة عندما طبقت في منطقة تقلى<sup>2</sup>.

كان النظام المتبع هو تجميع المزارعين في جمعيات كبيرة تسمح باستعمال التراكور في حث الأرض. أجريت التجارب الأولى في الزراعة الآلية في المنطقة الشرقية من جبال النوبة وهي منطقة سهلية خصبة ، كما أنها سهلة الاتصال بالمراكز التجارية في أم روبة والأبيض وكوستي وأواسط السودان، مما جعلها مركزاً محتملاً للتطور والتوسع الزراعي<sup>3</sup>. كما أن الإداريين البريطانيين المسؤولين عن مركز تقلى كانوا قد حققوا بعض الاستقلال عن المركز واعتادوا على اتخاذ مواقف مستقلة نسبياً عن الحكومة المركزية بتشجيعهم للفلاحين الأثرياء والتجار على استخدام الوسائل الآلية في الزراعة خاصة أن هذه المجموعة فشلت في الحصول على موافقة الحكومة، إلا أن مجلس ريفي تقلى عمل على توفير قسم لتأجير الجرارات حتى يتمكن المقتدرون من التوسع في المساحات المزروعة، ولم يتم المجلس بتأجير الجرارات

## تمهيد

ارتبطت السياسة الزراعية لحكومة الاستعمار في السودان بحاجتها للمصادر المالية وزيادة دخلها فكان أن قامت بإدخال زراعة القطن في منطقة جبال النوبة ، ولما لم يكن في نيته السماح لرأس المال الوطني بالدخول في زراعة وصناعة أقطان جبال النوبة فقد قامت باحتكار عمليات الإنتاج والتسويق فقد حجمت رأس المال الوطني عن الدخول في تلك التجربة وكحركة تعويضية له وحتى تصرف أنظاره عن زراعة القطن ذات العائد المجزي فقد قامت بإدخال الزراعة الآلية للمنطقة، وحتى يتشني لها تنفيذ سياستها والخاصة بعزل المنطقة.

لكن عادت وعدلت عن رأيها عشية استقلال البلاد وسمحت بالتوسع في الزراعة الآلية حاولت الحكومات الوطنية المتعاقبة التي تأرجح موقفها من المؤيد والمعارض للزراعة الآلية، إلى أن حتمت ظروف عديدة أدت إلى تدخل البنك الدولي وقيام مؤسسة جبال النوبة الزراعية التي قامت بدور ملموس في المنطقة كان من الممكن أن يستمر إلى ابعدها.

**. الإدارة البريطانية وأسباب التوجه نحو الزراعة الآلية في جنوب كردفان:**

وترجع بداية التفكير في هذا النمط من الزراعة الى عام 1924 عندما كانت الحكومة تمد المزارعين التقليديين في المنطقة ببذور القطن، وأنشأت المحالج في مدن الولاية المختلفة (كادقلي، الدلنج، الرشاد ومجاهة) كما سهلت طرق تسويق الإنتاج<sup>1</sup>.

1951 السلطات الممنوحة لمجلس ريفي تقلى في قانون الحكم المحلى المناطق الريفية لعام 1937<sup>5</sup>... أي انفض

الخلاف لصالح مجلس ريفي تقلى، وبالتالي المزارعين .

ونظراً لتنفيذ المتصاعد لأثرياء الفلاحين في

منطقة المجلس تحرك الاداريون الحكوميون في المركز، وعلى

مستوى الإقليم لتقليص هذه السلطات التي سمحت

للمجلس بتخصيص أراضي لكبار المزارعين<sup>6</sup>. وكان هم

الإدارة البريطانية في المقام الاول المحافظة على الاستقرار

السياسي للمنطقة بعزلها عن المؤثرات العربية والاسلامية،

وبالتالي وقفت في وجه أي تقدم يمكن أن يقود لنهضة

اقتصادية اجتماعية في المنطقة ويفتحها امام السوق المحلى

والعالمي بربطها بالمراكز الكبرى في السودان.

بأن سياستها هي: (عدم تشجيع هذا النوع من الزراعة

بواسطة القطاع الخاص في الوقت الحاضر حتى تتمكن

من حماية الزراعة المستقبلية لمساحات واسعة من الأرض

تكون قد ظلت بكرةً أو غير مستخدمة إلا قليلاً)<sup>7</sup>.

كان الهم الغالب للإدارة البريطانية هو تلافى

التداعيات الاجتماعية لتطور قطاع رأسمالي زراعي بجانب

زراعات الفلاحين النوبة، وبالتالي تحركت السلطات

المركزية للحد من نفوذ المجالس المحلية . فكان أن

أخضعت أحكام قانون الحكومات المحلية لعام 1951،

والذى أعطى سلطات واسعة للمجالس المحلية، أخضعت

للائحة صادرة من السكرتير الإداري، وقد منعت هذه

اللائحة مجلس ريفي تقلى من تخصيص الأرض للزراعة

الآلية في أي مكان تابع للمجلس<sup>8</sup>.

بأسعار رمزية فقط، بل سمح للتجار بامتلاك جاراته الخاصة<sup>4</sup>.

وكان أن توسعت المساحة المزروعة بالجرارات

المستأجرة من مجلس ريفي منطقة تقلى، توسعاً كبيراً

خاصة في مناطق العباسية وأبي جبيهة والديرى، وتراوح

متوسط المساحة

وعندما تحرك الموظفون المحليون لتخصيص

أرض لكبار المزارعين اعترضت وزارة الزراعة وعللت

اعتراضها المزروعة بين 70 الى 150 فدان في عام

1948. وقد أقلق الأثر المحتمل من توسع الزراعة الآلية

على الأرض التي تم تخصيصها لاستخدام الفلاحين

النوبة، أقلق حاكم كردفان، الذى حذر من مخاطر

التعدي على الأرض ومصادر المياه التي تمتلكها الغالبية

من الفلاحين .

تضاربت المواقف بين الحكومة المصرية على

عدم تشجيع الزراعة الآلية للأسباب السالفة خوفاً من

تنشئة رأسمالين ريفيين، وبين مجلس ريفي تقلى الذى

واصل تشجيع كل من يرغب في الدخول في مجال الزراعة

الآلية، وقادت هذه السياسة الى انقسامات وسط

موظفي الدولة حول قدرات الزراعة الآلية الرأسمالية

والتداعيات السياسية لمثل هذا التطور. وقد اتخذ الخلاف

طابعاً ادارياً. قانونياً، بتفسيرات متباينة لسلطات وحدود

صلاحيات المجالس المحلية كما نص عليها قانون الحكم

المحلى لعام 1951م. على سبيل المثال، فيما يتعلق

بتخفيض الحقوق الخاصة في الأرض دعم قانون عام

المستفيدين في البنية الاجتماعية كنظار، أو مكوك، أو عمد من خلال الروابط الشخصية والصدقات مع السلطات الأهلية<sup>10</sup>.

وما إن وافي عام 1954م حتى غيرت الحكومة موقفها من كبار المزارعين وقد حسمت الأمر كالاتي: فقد أوشكت البلاد على الاستقلال، وأراد البريطانيون أن يتركوا وراءهم طبقة حاكمة رأسمالية مؤيدة للغرب بقدر الإمكان. وكانت غالبية طبقة التجار (كبار المزارعين الآليين) تقف وراء الدعوة للاستقلال، وهي التي ستمت قيادات ما بعد الاستقلال بأذرعها السياسية والاقتصادية، لذلك فإنها تمثل زبوناً أهم بكثير من الفلاحين الزراع<sup>11</sup>.

لكن مع الانفراج من جانب الحكومة، تسببت محدودية الموارد للمزارعين والزعماء التقليديين، في احتجاجهم لمساعدات وحوافز من الحكومة التي أعلنت أنها لا تملك الموارد اللازمة التي يطلبها المزارعون، لكن ستعمل على بذل الجهود لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي، على سبيل المثال اقترح حاكم كردفان عام 1953م أن يقوم رأس المال الأجنبي بتولي ميكنة الزراعة وتنشيط التنمية في الإقليم ممهداً الطريق لرأس المال الوطني<sup>12</sup>.

كذلك كان متوقعاً مع جلاء البريطانيين، أن تصعد إلى السلطة حكومة مركزية سودانية تحمل توجهات أكثر تعاطفاً مع مصالح كبار المزارعين في جبال النوبة، لكن في الواقع واصلت حكومة ما بعد الاستقلال

وعلى الرغم من أن هذه اللائحة لم تحد بالكامل من سلطات المجلس المحلي، إلا أنها فرضت عليه قيوداً وأطالت الإجراءات الإدارية، كما شدد على أن التصديق على مشاريع الزراعة الآلية لا يصدر إلا من حاكم كردفان بالتشاور مع وزارة الزراعة، وقد طلب من المتقدمين للحصول على التصديق، استيفاء عدد من الشروط التي تتعلق بمساحة وموقع الأرض (حتى يمكن إدخالها في نظام البور) وأنواع المحاصيل التي تزرع، إضافة إلى ذلك احتفظت وزارة الزراعة لنفسها بالحق في إعلان المستفيد بإخلاء الأرض خلال ثمانية أشهر دون المطالبة بتعويض<sup>9</sup>. وقد وقفت هذه السياسة الزراعية إضافة إلى المتطلبات المالية الضخمة للميكنة، أمام تطور قطاع الزراعة الآلية، فلم يتمكن إلا عدد قليل من المزارعين من شراء جراراتهم الخاصة، بينما استمر البعض الآخر في تأجير الجرارات بواقع 1 جنية للجرار في الساعة من المجلس الذي استمر في دعم المزارعين وتشجيع الزراعة الآلية. ولهذا السبب كان هناك توتراً بين الإدارة المحلية في شرق الجبال، والتي ساندت تطور طبقة من المزارعين والحكومة المركزية التي ركزت اهتمامها على الاستقرار السياسي وإبعاد المؤثرات الثقافية العربية والإسلامية عن المنطقة.

وقد شدد بل واستمر موظفو المجلس في دفاعهم عن موقفهم بأنهم لا يفعلون أكثر من تأجير الجرارات، وأنهم غير مختصين بتوزيع الأراضي، وكان الحصول على الأرض الزراعية يتم إما من خلال وضع

الخدمات الفنية والاجتماعية المناسبة لقطاع الزراعة الآلية، وكان الهم الأكبر بالنسبة لهم، إذا وافقت الدولة على الزراعة الآلية، فيجب أن تخضع هذه الزراعة لمراقبة وتوجيه مسؤولي الدولة وذلك بغرض المحافظة على خصوبة التربة والاحتفاظ بمعظم السهول النوبية للاستفادة منها مستقبلاً بواسطة السكان المحليين، وقد شدد الموظفون على ضرورة توفير المعلومات والمرافق الفنية اللازمة للوقاية من التدمير المحتمل للتربة وإزالة الغطاء النباتي وتدمير الغابات<sup>14</sup>.

وجاء رد مدير وزارة التجارة والصناعة على الطلبات التموين تقدم بها ممثلون لمؤسسات أجنبية يطلبون فيها التصديق لهم للاستثمار في الزراعة المطرية، مؤكداً على ضرورة التأكيد من توفر القدرات التقنية والإدارية للمزارعين ومخاطر هذا النوع من الزراعة على البيئة<sup>15</sup>.

ويبدو أن كبار الموظفين قد قاموا بمساندة من قادة الحزب الوطني الاتحادي بوضع العقبات أمام مساعي الجلالة لدخول مجال الزراعة الآلية، إضافة إلى ذلك لم يكن هناك تخطيط لتوزيع الأراضي لمقدمي الطلبات في منطقة جبال النوبة، بالإضافة إلى السماح للأجانب أو المقيمين باستئجار الأرض لم يكن قد بت فيها بعد<sup>16</sup>.

وفي يونيو 1957م اجتمعت هيئة من كبار الموظفين، وتداولت الوضع الخطير الناتج من أن بعض الأفراد بدؤوا فعلاً في اقتناء الجرارات لممارسة الإنتاج الآلي

سياسة الإدارة البريطانية ووقعت في فخ حماية زراعات الفلاحين النوبة، مما أضر إحداهم تنمية اقتصادية اجتماعية في المنطقة، ويجسب على الحكومات الوطنية المتعاقبة من أنها لم تحدث أي تنمية في المنطقة. وفي واقع الحال أنها لم تحدث أي تنمية في المنطقة ليس بقصد موجة لكن مجارات السياسات السابقة دون الالتفات لدوافع وأهداف تلك السياسات، وهو ما أوقع الحكومات الوطنية في المحذور في سياستها لجبال النوبة مع بعض الإهمال المتعمد، الأمر الذي أدى إلى كل التداعيات السابقة واللاحقة.

**. السودان والقيود على الزراعة الآلية 1954 . 1958م :**

لم تعجل الإدارة السودانية الجديدة بعد 1954 بإدخال أي تغييرات في السياسة المتعلقة بتنمية الزراعة الرأسمالية في منطقة جبال النوبة، وقد يكون أحد الأسباب، أن توازن القوى في المنطقة لم يكن يسمح بمثل هذا التطور، والسبب الآخر المهم أن السلطات المركزية بقيت رهينة الممارسات والمواقف الاستعمارية إزاء الفلاحين<sup>13</sup>.

وكان من نتيجة ذلك أن تمسكت هذه السلطات بما يمكن أن يسمى في ظل غياب مصطلح أفضل، بأخلاقيات المحافظة غير أن هذا الموقف لم يستبعد من ناحية المبدأ، التوجه لتنمية الزراعة الآلية في الوقت المناسب أما في ذلك الوقت فقد تركز اهتمامهم على إقامة المشاريع الرائدة والتجريبية لتقويم وتوفير

القطن، فقد عبر المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة عن هذه المسألة قائلاً: (لذلك فإننا ننوي إضافة أكبر مساحة ممكنة لإنتاج القطن، لمقابلة احتياجات مصانع النسيج المحلية، وفي الوقت نفسه تأمين فائض مناسب لإرضاء أسواقنا التقليدية في الخارج)<sup>20</sup>. كذلك اعتبرت الزراعة الآلية مناسبة خاصة لإنتاج الذرة للقضاء على مخاطر المجاعات في المنطقة، كذلك زيادة إمدادات الحبوب الغذائية لمقابلة الزيادة المتسارعة في أعداد السكان خاصة في المراكز الحضرية والتي بلغت 2,3% سنوياً<sup>21</sup>.

لكل هذه الأسباب كانت الزراعة الآلية مسألة إيجابية بالنسبة لكل موظفي الدولة تقريباً: 1/ إذ أنها ستسمح بإضافة جديدة. 2/ وإدخال أساليب أفضل للزراعة. 3/ وتقلل من تكلفة الإنتاج. 4/ بالإضافة إلى أنها ستساعد في تلافى الاختلافات التي تخلفها ندرة العمالة<sup>22</sup>.

#### . أسباب إعادة إدخال الزراعة الآلية في كردفان:

وفي منتصف الخمسينات أصبحت فكرة إعادة إدخال الآلة في مديرية كردفان أمراً ملحاً بسبب:  
1/ تقلبات أسعار القطن وارتفاع تكلفة إنتاجه .

2/ كما تساهم الآلة في رفع معدل التقدم الاقتصادي لمقابلة الزيادة الناتجة من تضاعف عدد السكان بفضل تحسن الاحوال الصحية وتقدم أساليب الحياة<sup>23</sup>.

للمحاصيل، في مناطق مختلفة من البلاد وقد اعتبر الوضع مثيراً للقلق على وجه الخصوص في كردفان ودار فور، بسبب النزاعات المحتملة التي يمكن أن تنشأ إذا ما سمح للجلافة بالتعدي على الأرض التي سيستخدمها الرعاة والفلاحون<sup>17</sup>.

#### . الحكم العسكري الأول والزراعة الآلية :

مقارنة بتجاهلها النسبي لزراعة الفلاحين التقليدية، خصصت الخطة العشرية للحكومة العسكرية (الأولى 1958م) استثمارات ضخمة لتطوير 300,000 فدان بالزراعة الآلية في منطقة جبال النوبة، وعهد إلى البنك الزراعي باستكشاف الوسائل لإيجاد التمويل اللازم للمساعدة في هذا التطور<sup>18</sup>.

وقد خطط لهذه المساحة بالإضافة إلى 500,000 فدان أخرى في منطقة القصارف أن تسهم في زيادة إنتاج القطن الأمريكي قصير التيلة، والذرة، والحبوب الزيتية. وكان من بين أهداف الخطة العشرية تنويع الصادرات، فقد قررت هذه الخطة أن يساهم القطن في الصادر سينخفض من 65 إلى 61% خلال الستينيات. في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الحبوب الزيتية (الفول السوداني والسمسم) من 13% إلى 19%<sup>19</sup>.

وسيتم توجيه جزء من إنتاج القطن للمساعدة في تنفيذ مشروع الخطة لإحلال الواردات، وذلك بإمداد مصنعين للنسيج سبق تشييدهما في الخرطوم بحري و6 مصانع أخرى تقرر بناؤها في جبال النوبة باحتياجاتها من

3/ زيادة إنتاجية الفدان رأسياً باستنباط واختيار أنسب أنواع المحاصيل انتاجاً وتسويقاً، مع الملاءمة للآلة وتكاليف إزالة الأشجار ، وموارد المياه.

4/ المشاكل التي يسببها قيام المشاريع الزراعية جنباً الى جنب مع الرعي في أماكن كانت تقليدياً للمرعى وأساليب حل تلك المشاكل .

5/ رصد كل التكلفة وصولاً للربح أو الخسارة بمقارنة المنصرف مع واقع الدخل . ومن هذا المنطلق أدخلت الزراعة الآلية في إقليم كردفان<sup>26</sup>.

ولكن على الرغم من موافقة الدولة على ايجابيات الميكنة، فقد نشأت اختلافات بين أولئك الذين يرغبون في أن يقتصر دور الدولة على إقامة النماذج العملية، وتوفير البنية التحتية الخدمية للقطاع الخاص، وأولئك الذين نادوا بدور رائد للقطاع العام، وإشراف وثيق على المشاريع الكبيرة التي يديرها الأفراد. ورغم اعتماد التجارب الأولى التي أجريت في القضارف كنماذج للزراعة الآلية في بقية مناطق السودان، إلا أنه لم يتم تبنيها فوراً في جبال النوبة، واستمرت المطالبة بإجراء المزيد من التجارب، ولعل ذلك عائد الى: أولاً، وضع المجتمع النوبي وقبوله لمسألة التحدي الزراعي، ثانياً الحاجة للتجارب لتوفير معلومات موثوقة عن خصوبة الأرض والدورة الزراعية، وعن افضل السبل لزيادة انتاجية الأيدي العاملة باستخدام المخصبات والبذور والمبيدات الحشرية<sup>27</sup>.

3/ تؤدي الزراعة الآلية الى زيادة الانتاج بصورة كبيرة نظراً لاستخدام الآليات في العمليات الزراعية.

4/ كفاية معدلات الامطار التي تناسب هذا النمط الزراعي حيث يبلغ متوسط المطر السنوي 660 ملم في العام<sup>24</sup>. بين أقل معدل 500 ملم الى اعلى معدل أكثر من 800 ملمتر والتي تستمر من مايو الى أكتوبر<sup>25</sup>.

وكخطوة متقدمة أقام المسئولون في وزارة الزراعة مزارع تجريبية في أماكن مختلفة من مديرية كردفان، كمزرعة شق الهجليج بالدلنج وبتلودى وكركرية والزليطاية بكادقلي ورجل الفولة. كان الهدف من تلك المزارع هو:

1/ خلق ثقافة زراعية آلية بطرق المشاهدة الملموسة، واضعين في الاعتبار أن الارتقاء بمفاهيم المزارعين هو العامل الأول في الانتاج. وبالتالي أقيمت مكاتب للإرشاد الزراعي لتواكب إدخال الزراعة الآلية المرتقب خروجاً بالزراعة من نمطها التقليدي الموروث، الى الأساليب المستحدثة المتطورة.

2/ معرفة العديد من الأمور مثل حجم المزرعة التي تناسب الجرار، أنسب أنواع الآلات، والمشاكل التي تستوجب الحل ميدانياً من وقود وقطع للغيار، وغيرها من المشاكل التي تظهر مثل كمية الامطار، ومشاكل الحصاد، الترحيل، التخزين، التسويق وتذبذب أسعار المحاصيل، القدرة الادارية .

بتخصيص احد الاقسام لزراعة القطن وقسم ثاني للذره والثالث بور. كما أدخلت محاصيل اخرى مثل السمسم والدخن. كان انتاج هذه المشاريع أقل من المتوقع ولكنها أفضل من المتوسط العام لإنتاج المزارع التقليدية، من ذلك بلغت انتاجية القطن في مشاريع الزراعة الالية الصغيرة في موسم 1961. 1962م 4 قنطار للفدان مقارنة ب 2,8 قنطار للفدان في زراعة المزارعين التقليدية بناءً على ذلك فقد حقق الفلاحون أرباحاً وزادت مداخيلهم زيادة طفيفة وكان الدليل على ذلك أن معظمهم طلبوا تجديد حواشاتهم<sup>30</sup>.

أكثر الفئات التي استفادت من هذه المشاريع هم أولئك المزارعين الذين لم تكن لهم ارض يملكونها، والذين انضموا لهذه المشاريع لكي يحصلوا على الأرض فقط، فمن بين 202 حواشة وزعت في مشروع ام جركوا عام 1967/65م ذهبت 114 إلى أولئك الذين لم تكن لهم أراضٍ زراعية في الأماكن المجاورة<sup>31</sup>.

أما الفئات الاخرى التي انتفعت من هذه المشاريع، فكانت مجموعة الزعماء التقليديين صغار التجار الذين حازوا أكثر من حواشة واحدة. ومع ذلك فشلت هذه المشاريع في جذب المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، وهي الفئة الأساسية التي هدف المسئولون الى إشراكها في الزراعة الآلية. فقد كان الاتفاق الذي يقسم الارباح بالتساوي بين المزارعين والادارة، بالنسبة لهم اتفاقاً غير عادل إذ يقوم المزارعون بأداء معظم العمليات التي تحتاج الى عمالة مكثفة. وقد اتضح ذلك في حجم

لكن السبب الحقيقي وراء المطالبة بمزيد من التجارب رغبة أولئك الموظفين الزراعيين في رؤية دور أكبر لرأس مال الدولة في الزراعة الآلية. حيث تم تأسيس مشاريع المزارعين المشاركين بشراكة بين رأس مال الدولة وزراعة الفلاحين، كتقليد للمشاركة التي سادت في صناعة أقطان جبال النوبة<sup>28</sup>.

### مشاريع المزارعين المشاركين :

في عام 1958م اقامت الحكومة أربعة مشاريع زراعية في ام جاركو (الدنج)، برواب (تلودي)، كيواكيا (رشاد) والزلطاية (كادوقلي)، كان الهدف الرسمي لهذه المشاريع هو تنمية لعلاقة المشاركة بين الحكومة العسكرية والمزارعين، وكذلك التعرف على الظروف التي يمكن ان تساعد في انجاح مشاركة رأس المال العام في العمليات الانتاجية مستفيداً من العمالة الزراعية الرخيصة للمزارعين. وكان الهدف هو زيادة حجم المواد الغذائية القابلة للتسويق وإنتاج المحاصيل النقدية<sup>29</sup>.

على الرغم من ان الحكومة قامت بتوفير الأراضي لهذه المشاريع، الا ان الحقيقة هي ان معظم هذه الأراضي تمت الحيازة عليها من أراضي الزراعة التقليدية للمزارعين كما حدث في أراضي مشروع ام جاركو في الجبال الشمالية، حيث طلب من أهالي مرنج والنيمانج الانضمام بأراضيهم بأسعار تقل كثيراً عن قيمتها في السوق مما جعل هذا الامر في الواقع مصادرة صريحة لأراضي الفلاحين التقليدية. وقد قسمت هذه المشاريع الى ثلاثة اقسام وتم اتباع الدورة الزراعية الثلاثية

التقدم بطلبات الى سلطات المديرية والسلطات المحلية وابرار شهادة أرض (تحدد صلاحية المتقدم ووضعه القانوني) وشهادة أهلية وتصريح بالزراعة الآلية فمن وجهة نظر المسؤولين في وزارة الزراعة لم تكن هناك الافة محددة من الناس هي التي تستحق التشجيع للمشاركة في الزراعة الآلية<sup>34</sup>.

وبعد عام 1958م بدأت الزراعة الآلية بمشروعين في القطاع الخاص وقد حققا ارباحاً طائلة جذب نجاحها انتباه التجار الجلابة في المنطقة والزعماء التقليديين الى الاستثمار في مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة ولكنهم من واقع وضعهم كتجار أساساً، تحركهم دوافع الرغبة في تحقيق أقصى الأرباح، لم يظهروا الا القليل من الاهتمام بالمحافظة على خصوبة التربة، بإقامة مصدات الرمال، أو حتى الالتزام بالسياسة الرسمية التي شددت على أولوية إنتاج القطن كمصدر للعمالات. إذ ركزت هذه المشاريع على زراعة الذرة متعللةً بالمشاكل المتعلقة بندرة العمالة وتدني أسعار المنتج (القطن)<sup>35</sup>.

هذا وقد وجد المسؤولين في وزارة الزراعة صعوبات في متابعات هذه المشاريع من حيث النصح حول اتباع الدورات الزراعية والسياسات المحصولية نتيجة لعدم توفر المعلومات حول خصوبة التربة والغطاء النباتي والغايي ومصادر المياه، حيث خصصت هذه الارض للتجار على عجل دون مسح حقيقي. وقد بلغت المساحة الكلية للمشاريع التي تم التصديق عليها لموسم

العمالة المخصصة لمزارعهم بدلاً من الحواشات التي بدؤوا يميلون لاعتبارها مزارع فرعية<sup>32</sup>.

وكرد فعل على هذه الاوضاع قامت الإدارة بسحب الحواشات من المزارعين بتعويضات قليلة وبدأت بحذر في السماح للقادة التقليديين (المكوك والعمد والمشايخ) وصغار التجار باحتياز أكثر من حواشة واحدة واستخدام العمالة المأجورة للزراعة. على الرغم من الاستجابة المتبينة لصغار الفلاحين استمرت فئة الموظفين الحكوميين في المستويين الأوسط والأسفل في التأكيد على نجاح هذه المشاريع وسعوا جاهدين الى توجيه الموارد الحكومية الضئيلة نحو المشاريع التي تديرها الحكومة في سياق جهودهم لتطوير رأس المال الحكومي. غير أن محاولاتهم لم تفضى دون صعوبات، وواجهوا مقاومة كبيرة من التجار الجلابة، وكذلك من كبار موظفي الدولة الذين نظروا للمشاريع الصغيرة باعتبارها فاشلة، ونادوا بدلاً منها بمشاريع الزراعة الآلية الضخمة التي يديرها رأس المال الخاص<sup>33</sup>.

### المشاريع الآلية الخاصة الكبيرة :

ووافق الاداريون العسكريون على هذه السياسة فكان أن دخل التجار الجلابة في مجال الزراعة الآلية، وخففت عليهم القيود التي وضعتها وزارة الزراعة، من إقامة التجهيزات اللازمة من البنية التحتية والمؤسسات الخدمية قبل الدخول في مجال الزراعة الآلية الخاصة والى الجبال كما أدخلت التعديلات لتسهيل عملية تسجيل الأراضي، ويجب قبل التصديق النهائي

فإنني لا أجد سبباً يمنعنا من تشجيع بل وحث مقدمي الطلبات المؤهلين على أن يبدؤوا، بشرط أن يعملوا تحت الاشراف الوثيق على الأقل خلال الموسم الأول، ويجب أن نؤمن لهم النجاح، لأنه بدون ذلك لن تصل رؤوس الأموال إلى منطقة الجبال)<sup>39</sup>.

لقد كان توجه التجار وموظفي الخدمة المدنية والزعماء التقليديين للعمل في الزراعة الآلية جزءاً من توجه عام لدى شرائح معينة في الطبقة الرأسمالية في ذلك الوقت، فقد أوحى صلاتهم الوثيقة بالقيادة السياسية للحكم العسكري، وحاجة الأخيرة للمحافظة على وتعزيز قاعدتها الاجتماعية، أوحى للسلطات القيام بعمليات منظمة ومتفق عليها لإجازة القوانين اللازمة للزراعة الآلية. كذلك أدت المتطلبات المالية الضخمة اللازمة لتشغيل هذه المشاريع الى مجهودات حكومية لتأمين العون المالي والفني من البنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى.

**. البنك الدولي والزراعة الآلية في جبال النوبة 1963 .**

**1986م :**

**. مؤسسة جبال النوبة الزراعية:**

مهد استيلاء الجيش على السلطة في عام 1958 م الطريق الى اتفاقية المعونة الامريكية، والتي تم إبرامها بعد شهور قليلة من ذلك التاريخ<sup>40</sup>. وقد فتحت هذه الاتفاقية المجال أمام المزيد من العون الأجنبي للزراعة في السودان. بعد اعادة النظام البرلماني الديمقراطي عام

1960/59 حوالي 10,000 فدان في كل من الدلنج (هبيلا) وكادقلي (برام الطاش) ورجل الفولة (دنقر راس) واربعة مشاريع في رشاد<sup>36</sup>.

ولتوفير المزيد من الحبوب لمنطقة الجبال والجنوب، قررت هيئة التنمية في عام 1959 توسعاً محدوداً ، فقد وقع الاختيار على منطقة هبيلا مركز الدلنج فقام قسم فحص التربة لأبحاث مدني بفحص دقيق للتربة في مساحة قدرها 140 مشروعاً<sup>37</sup>، و70,000 فدان للزراعة في هبيلا والجديد والمطيمر، و70,000 فدان أخرى بنظام الدورة في نفس المنطقة. هذا وقد شهد عام 1961 تخصيص مساحة بلغت في مجملها 36,000 فدان لأفراد معينين، وان 58,000 فدان يجرى تحضيرها. كما ان الخطة العشرية نصت على زيادة في أراضي الزراعة الآلية في جبال النوبة لتصل الى 300,000 فدان.<sup>38</sup>

والملاحظ أن الحكام العسكريين والإداريين كانوا يشجعون الزراعة الآلية لاعتبارات تتعلق بالمصلحة السياسية ، ولكسب دعم ومساندة التجار وللمحافظة على مصالحهم الخاصة كملاك محتملين لهذه المشاريع. ولكن مهما كانت دوافعهم فإن النقطة المهمة هي أن هذا القطاع من البروقراطيين كان يعمل بشكل ما على ترقية مصالح الرأسماليين الزراعيين . فقد شدد حاكم كردفان في خطاب له الى أولئك الذين حثوا على زراعة آلية سليمة ومخططة قائلاً: (لقد حان الوقت لكي نقرر،

إدارة المؤسسة، في وضع الخطط السنوية والتنظيم والاشراف على تطبيقها من تخصيص للأرض، وتوزيع الموارد المالية والفنية التي وفرتها وكالات رأس المال الأجنبي على القطاعين العام والخاص، بالإضافة الى القيام بعمليات ترحيل وتخزين وتصنيع وتسويق المنتج<sup>46</sup>.

أدى هذا التدخل من جانب البنك الدولي إلى دعم التحالف بين التجار وموظفي الخدمة المدنية والزعماء التقليديين، الذي ترجع جذوره الى فترة الحكم العسكري بين 58-1964 م، وقد مثل هذا التحالف تحولاً حاسماً في ميزان القوى على المستويين القومي والإقليمي ضد تحالف المزارعين النوبة مع البرجوازية الصغيرة. وقد سعت حكومة حزب الأمة 1967 م في محاولة منها لإرضاء فقراء وصغار المزارعين، على إحداث تغيير في سياستها الزراعية في الأقاليم.

وقد جاءت هذه المؤسسة لتحقيق الأهداف التالية:

- العمل على رفع الانتاج الزراعي رأسياً وافقياً بالوسائل العلمية.
- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية والنقدية وتصدير الفائض منها
- توفير المواد الخام لقيام صناعات محلية.
- المساهمة في تطوير البحوث الزراعية ودعمها بما يمكنها من اداء رسالتها العلمية.
- تنويع وتكثيف المحاصيل الزراعية

1964، دفع تدهور معدلات الارباح في مشاريع الري بالطلبات على النيل، إلى تحرك الدولة لتسهيل انتقال رأس المال الخاص العامل في مجالات التجارة والزراعة في المناطق النهرية، الى مجال الزراعة الآلية في جبال النوبة، الذي كان أكثر ربحية<sup>41</sup>. غير ان الزراعة الآلية تتطلب استثمارات مبدئية ضخمة. وهنا كان دور العون الأمريكي والبنك الدولي دوراً حاسماً. وفي عام 1965 أبرمت وزارة المالية والاقتصاد اتفاقاً مع البنك الدولي يقدم بموجبة البنك قرضاً قيمته 9,483,037 جنية سوداني، لتغطية نفقات تنظيف الارض في منطقتي القضايف وجبال النوبة<sup>42</sup>. وتشمل قيمة القرض المكون النقدي الأجنبي الذي بلغ 75% من المكون المحلي وفي نفس العام أخطر رئيس مجلس الوزراء الجمعية التأسيسية، مؤكداً تصميم حكومته على توسيع مساحات الزراعة الآلية، وأنه ستم زيادة المساحة المزروعة الى 800,000 فداناً في منطقتي<sup>43</sup>. القضايف وجبال النوبة<sup>44</sup>.

في عام 1967م أسست الحكومة، بطلب من البنك الدولي مؤسسة جبال النوبة الزراعية وذلك لتسهيل مشاركة البنك في المشاريع الزراعية الآلية. وكان يرجى أن تؤدي هذه المشاريع الى الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الرئيسة (الذرة) وإنتاج فائض تصدير من الذرة والقطن، بغرض الحصول على العملات الصعبة<sup>45</sup>. ومن ثم قامت بجل مؤسسة صناعة اقطان جبال النوبة التي استبدلت بمؤسسة جبال النوبة الزراعية، كفرع للمؤسسة العامة للإنتاج الزراعي. وتم تحديد مهام مجلس

وفرتها وكالات رأس المال الأجنبي للقطاعين العام والخاص.

### الرأسماليون وزراعة الفلاحين :

كان التناقض الرئيسي هو الخلاف بين موظفي الدولة حيث اتجه كبار الموظفين الى تفضيل رأس المال الخاص، بينما انحازت المستويات الدنيا الى الاستثمارات الحكومية، خلال الفترة من 65/1968م، تم التوفيق بين هذين التوجهين بدرجة كبيرة في الاستراتيجية المقترحة للزراعة الآلية، وقد شهدت تلك الفترة مساعي المواءمة بين أولئك الذين يؤيدون رأس المال الخاص (التجار، الزعماء التقليديين، بالإضافة الى كبار رجال الدولة)، وأولئك الذين ينادون بدور أكبر لرأس المال الدولة<sup>53</sup>. وفي مسعى للتوفيق بين المصالح المختلفة، تم تنظيم قطاع الزراعة الآلية عموماً ليوفر الخدمات للفئات المختلفة من المتفاعلين، فقد قامت مؤسسة الزراعة الآلية بتشغيل ثلاثة قطاعات هي :

1/ قطاع مزارع الدولة لتحقيق هدفين، الأول: انتاج كميات كافية من الحبوب لإبعاد شبح المجاعات. والثاني: أن تصبح مراكز للتدريب والتجريب والبحوث تقدم النموذج للقطاع عن قوة ربحية الميكنة الزراعية<sup>54</sup>.

2/ القطاع الإرشادي وهو لتشجيع وتطوير صغار الرأسماليين الزراعيين حيث ويقوم البنك الدولي، عبر مؤسسة الزراعة الآلية، بتوفير التمويل اللازم للعمليات الزراعية<sup>55</sup>.

• رفع مستوى المزارعين الاقتصادي والثقافي وتطوير الخدمات الاجتماعية<sup>47</sup>.

ويمكن حصر المنطقة التي تعمل بها المؤسسة بين خطي 31/28 طول و 12/10 عرض<sup>48</sup>. تبلغ مساحتها حوالي 40,000 ميل مربع بما أكثر من 15 مليون فدان من السهول الطينية وأخرى من أراضي القوز والقردود والخيران الصالحة لزراعة الغابات وللرعي ولزراعة المحاصيل المختلفة<sup>49</sup>، ومحطات المؤسسة الرئيسية في المنطقة هي كلوقى، ابوجبيهة، العباسية، امبرامبيطة<sup>50</sup>.

كما تقوم المؤسسة بدور الإرشاد الزراعي، وتوفير البذور المحسنة، توفير الإسبيرات وصيانة الآليات المختلفة، توفير المواد البترولية مع مراعاة وصولها في المواعيد المناسبة، صيانة وتزحيف طريق هبيلا الدلنج من أن لآخر، زيادة إلى تزحيف الطرق الداخلة للمشاريع، وصيانة الحفائر الخاصة. والجدير بالذكر أن المقر الرئيسي للمؤسسة يقع في مدينة الدلنج غير أن رئاسة الغيط والقسم الهندسي والمخازن العمومية تقع في قرية هبيلا على بعد 40 كلم من الدلنج يديرها مدير المنطقة<sup>51</sup>.

وكانت المتطلبات الاستثمارية الأكثر إلحاحاً، تتمثل في إزالة الأشجار وتنظيف الأرض، وكان يرجى أن تؤدي هذه المساحات (المشاريع) إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الرئيسية كالذرة، ونتاج فائض تصدير من الذرة والقطن، بغرض الحصول على العملات الصعبة<sup>52</sup>. وقد اوكل إلى مؤسسة جبال النوبة الزراعية، مهمة تخصيص الأرض، وتوزيع الموارد المالية والفنية التي

مشروعاً تبلغ مساحتها ستون ألفاً من الافدنة في مارس 1978م<sup>59</sup>.

هذا وقد توسعت مؤسسة جبال النوبة الزراعية حتى وصل عدد مشاريعها المخططة حوالى 70 مشروعاً في عام 1979م. بلغت جملة مساحتها الكلية حوالى 252 الف فدان.

وكان من المفترض أن اصحاب المشاريع الخاصة سيكونون من التجار، غير أن متطلبات توفير رأس المال المبدئي لم تشكل عقبة فعلية حتى لموظفي الحكومة والزعماء التقليديين، إذ كان بالإمكان حيازة مشاريع زراعية، بعد استخراج شهادة بتحديد الموقع من مؤسسة الزراعة الآلية استخدام هذه الشهادة للحصول على تمويل من البنك الزراعي<sup>60</sup>.

وعلى الرغم من إعطاء الاسبقية في توزيع هذه المشاريع للسكان المحليين والجمعيات التعاونية الزراعية، فقد كان التجار الجلاية والزعماء التقليديين، الذين سعوا لإقامة مشاريعهم الخاصة منذ الخمسينات وأوائل الستينات، هم أول المستفيدين من هذه المشاريع. ذلك ان اصرار البنك الزراعي وقسم القروض في المؤسسة على حيازة المقترضين لممتلكات توفر ضماناً لتسديد القروض، وقف حجر عثرة امام فقراء وصغار المزارعين في الاقليم، حتى بعض أثرياء المزارعين والعاملين في الحكومة المحلية، الذين حصلوا على تصديقات بمشاريع زراعية لم يستطيعوا ادارتها بسبب افتقارهم لرأس المال الكافي

3/القطاع الخاص فيه يحصل المزارعون على رأس المال المبدئي من مصادر أخرى حيث لا يقوم البنك الدولي عبر المؤسسة بتقديم أي دعم أو تمويل لهم، وعليهم الحصول على الاموال اللازمة بطرقهم ومصادرهم الخاصة<sup>56</sup>.

هذا وقد تركزت معظم مشاريع الزراعة الآلية بجنوب كردفان في عدة مناطق أهمها هبيلا حيث بلغت المساحات المخططة بها 300 ألف فدان بعد إضافة عشرين مشروعاً في موسم 76/75 وسبعة مشاريع في موسم 77/76<sup>57</sup>. مناطق كرندل - وتتناثر بقية المشاريع في أم لوبيا وكرندل والدرنقاس وتوسى، تتميز هذه المناطق ببعدها عن هبيلا وصغر مساحتها وهى مناطق صغيرة نسبياً تبلغ مساحتها إجمالاً 28 ألف فدان، وقد بلغت جملة المساحات المزروعة بهذه المناطق بالذرة حوالى 13,050 فدان ويقدر إنتاجها بحوالى 4 جواتات للفدان الواحد<sup>58</sup>. منطقة البيضاء تقع في أقصى الجزء الجنوبي من المديرية وقد عرفت المنطقة بتربتها الغنية وغزارة الأمطار وكثافة إنتاجها من الذره، وقد تم توزيع مشاريع البيضاء في مايو 1977م نتج عنها استثمار مساحات ضئيلة بلغت حوالى 4450 فدان بالإضافة إلى عدم وجود جرارات كافية في المنطقة، وعدم توفر الإمكانيات المادية للنظافة. فيما بعد احتلت هذه المنطقة المرتبة الثانية بعد هبيلا من حيث الانتاج كماً وكيفاً. في موسم 77/76 تم مسح مناطق جديده في كرتاله على الركن الشمالي الشرقي من هبيلا وزعت منها حوالى 40

ولتحقيق اهداف مؤسسة جبال النوبة الزراعية فيما يتعلق بالزراعة التقليدية، فإنها قد قامت بتجميع المزارع الصغيرة في قطع كبيرة وتوفير تقاوى القطن والآلات، والاشراف الإداري والتقني ويتم العمل بنظام الشراكة، ثم تقوم المؤسسة بشراء المحصول منهم وترحيله الى المحالج وهو ما يعرف بمشاريع التحديث الزراعي<sup>63</sup>.

## 2/ في مجال مشاريع التحديث الزراعي:

تمثل مشاريع التحديث في جوهرها أنجع الحلول لتطوير المزارع التقليدية وضمان استرداد حقة المسلوب من عائد الاستثمار الزراعي، وبعد عدة سنوات وفي مسعى لتحسين الاوضاع المعيشية المتدهورة للمزارعين بدأت الحكومة في تحديث قطاع الزراعة التقليدية ومن جملة المساحة الصالحة للزراعة فان المستغل منها ما بين عامي 70 – 1975م يبلغ 15%، غير ان هذا التغيير لم يؤد الى رفع الانتاجية الزراعية<sup>64</sup>.

هذا وقد جاء التحديث الزراعي، بهدف ترقية الزراعة، ورفع مستوى المزارع، وزيادة الرقعة الزراعية بتجميع المزارع الصغيرة المبعثرة في تجمعات تشمل مساحات كبيرة مما يسمح بإدخال الآلة في الإنتاج مما يساعد على خلق علاقة إنتاج وثيقة بين المزارع والدولة<sup>65</sup>.

وقد وضعت مؤسسة جبال النوبة برنامجاً لتحديث الزراعة التقليدية في المنطقة يهدف الى ادخال الآلة بغرض:

وانتهى بهم الأمر إلى إيجارها بالباطن لتجار أغنياء من خارج المنطقة.

وقد سعت حكومة حزب الأمة 1967م في محاولة منها لإرضاء فقرا وصغار الفلاحين، على إحداث تغيير في سياستها الزراعية بالإقليم. وتم لذلك حل صناعة أقطان جبال النوبة، واستبدلت بمؤسسة جبال النوبة الزراعية، كفرع للمؤسسة العامة للإنتاج الزراعي. وأدخلت قاعدة المشاركة الزراعية ومؤسسة جبال النوبة الزراعية. وتحددت مهام مجلس إدارة مؤسسة جبال النوبة الزراعية، وفق هذا النظام، في وضع الخطط السنوية والتنظيم والإشراف على تطبيقها بالإضافة الى القيام بعمليات ترحيل وتخزين وتصنيع وتسويق المنتج<sup>61</sup>.

في الجانب الآخر كان على الفلاحين القيام بكل العمليات الزراعية الحقلية مثل بذر البذور، إزالة الحشائش، الحصاد، تنظيف الحواشات، وبيوزع صافى الأرباح من بين القطن والبذرة لمؤسسة الدولة للأقطان على النحو التالي: 78,5% للمزارعين، 15,5% لمؤسسة جبال النوبة الزراعية، 2% لصندوق الاحتياطي، 1% لصندوق الخدمات الاجتماعية، 3% للحكومة المحلية وتم حساب هذه الارباح بناء على سعر ثابت للقطن الخام تمت زيادته مع بداية السياسة الجديدة عام 1967 من 1,80 جنية للقنطار إلى 2,25 جنية كحافز للمزارعين لزيادة الانتاج<sup>62</sup>.

## 1/ المؤسسة والزراعة التقليدية :

● التوسع في زراعة القطن تقليدياً لتحقيق انتاج أكبر وبالتالي عائد مجزى.

هذا وقد صاحبت هذه الخسائر المؤسسة منذ قيام التحديث الزراعي بسبب ما اضافة هذا التحديث من اعباء مالية نتيجة للعمالة والآلات الزراعية مع زيادة التكلفة في الانتاج وانخفاض في متوسط الانتاج بالنسبة لمحصول القطن نتيجة لعزوف المزارعين عن زراعته نظراً لقلّة العائد منه مقارنةً بعائد المحاصيل الأخرى<sup>67</sup>.

نجد أن كل محاولات تطوير الزراعة المطرية بربطها بمشاريع الزراعة الآلية قد أصابها النذر اليسير من النجاح. وسبب هذا الفشل لا يتمثل في سوء الإدارة والبروقراطية فقط وإنما أيضاً محاولة تحديث الزراعة المطرية التقليدية بخطوات لا تناسب مع تطورات واحتياجات المزارع التقليدي.

لكن نجد ان المؤسسة أصابها داء سوء الإدارة فاضمحلّت وتقلص الدور الذي كانت تلعبه من قبل في تطوير الزراعة المطرية التقليدية وتقلصت بالقدر نفسه المساحة التي كانت تتبعها حتى بلغت 30 الف فدان فقط عام 1982م<sup>68</sup>.

### 3/ مشاريع الزراعة الآلية داخل التخطيط:

وما ان وافى عام 1981م حتى قامت المؤسسة بتشغيل القطاعات التالية من حيث التمويل والمساحة وقد انقسمت الى قسمين رئيسيين، مشاريع القطاع العام وهي المشاريع التي تتبع للدولة وقد حظيت بالتمويل وتركيز الأسعار بالطرق العلمية الصحيحة وبأساليبها الحديثة لتكون نموذجاً يقتبس منه المزارع<sup>69</sup>. ومشاريع القطاع

1/ زيادة الرقابة على العمليات الزراعية من التحضير إلى الحصاد وتسهيل مكافحة الآفات وتقديم الخدمات الإرشادية والبذور الجيدة.

2/ مساعدة المزارعين لتحسين وزيادة انتاجهم وجمعهم في جمعيات تعاونية تتولى هي إدارة المشروع.

3/ حل مشكلة نزوح الأيدي العاملة للمدن للعمل بها خاصة وأن اعداداً كبيرة تنزح سنوياً لمناطق النيل الأبيض والأزرق للاشتراك في عملية لقيط القطن على أساس أن تطوير الزراعة بالمنطقة سيشدهم الى ديارهم.

وبالرغم ما بذل من الجهد لتحقيق الاهداف السابقة الذكر الا ان حصيلة الاداء لم تكن مرضية. بل كانت في كثير من الاحيان مخيبة للآمال مما استوجب اعادة النظر في مسار العمل الزراعي ومراجعتة وتقويمه بمؤسسة جبال النوبة الزراعية، وقد عقدت ندوة للتحديث الزراعي في الفترة ما بين 30.27 يناير 1979م كأول محاولة جادة للتصحيح، كما أن المؤسسة أصبحت تعمل منذ موسم 79-1980م بخطة عمل وبرنامج سنوي بتركيز على إزالة السلبيات والمعوقات ودعم الإيجابيات<sup>66</sup>.

وهدفت هذه الخطة الى تحقيق الآتي وفي فترة زمنية محددة:

● وقف خسارة المؤسسة التي استمرت في الاعوام (1970.1978).

4/ اعتماد شهادات خلو النزاع تمت في بعض المشاريع دون التأكد منها بالفعل، وبالتالي قامت مشاريع في مناطق نزاع أخرى على المراحل، وموارد المياه وامتدادات المشاريع القائمة بالأخص مشاريع الزراعة الآلية في أم لوبيا وغيرها.

5/ ازدياد النزاعات على الأرض الزراعية نسبة لاتجاه المواطنين لحجز مساحات شاسعة للتصديق لهم بمشاريع سواء كانت بلداتهم أو أراضي غفار.

6/ إبادة مساحات شاسعة من الغابات بغرض حجز الأراضي بحجة طلبات التصديق.

7/ الأراضي المصدقة المستثمرة بالفعل لا تمثل أكثر من 50% من جملة المشاريع المصدقة، بالرغم من مرور أكثر من ست سنوات على بعض منها، الأمر الذي يؤكد عدم المقدرة المالية للكثير من الطلبات المصدقة.

8/ لجوء بعض أصحاب التصديقات لممارسات خاطئة تتمثل في استخدام التصديق للحصول على الوقود والمتاجرة به في السوق السوداء.

9/ أغرت المشاريع الكثير من أصحاب الآليات الزراعية والذين لم يحصلوا على تصديق إلى ممارسة الزراعة خارج التخطيط بصورة يصعب التحكم فيها<sup>73</sup>.

#### الإيجابيات :

1/ ساهمت هذه المشاريع في توفير الذرة بالاقليم إذ يزرع سنوياً ما بين 200 . 250 ألف فدان بمتوسط إنتاجية 2 . 5,2 جوال للفدان.

الخاص الممول وهي التي تقوم المؤسسة بتمويلها بقرض من البنك الدولي والقطاع الخاص غير الممول حيث يقوم المزارع بتمويل المشروع بإمكانياته الذاتية وبسلفيات يقدمها البنك الزراعي لشراء الآليات<sup>70</sup>.

#### مشاريع الزراعة الآلية خارج التخطيط :

عرفت المشاريع خارج التخطيط لأول مرة بمنطقة العباسية والتي تمارس فيها زراعة الحريق. وقد شجع التوسع في الزراعة عشوائياً والغياب الإداري بالإضافة إلى ضعف تطبيق القوانين المنظمة لاستعمال الآلة شجع المواطنين من المنطقة وخارجها خاصة من كوستي وتندلتي وأم روابه إلى القدوم إلى المنطقة والتوسع في الزراعة الآلية، مما أدى الى نزاعات بين المزارعين التقليديين (زراعة الحريق) وأصحاب المشاريع<sup>71</sup>.

وعند قيام مديرية جنوب كردفان في عام 1974م اتضح أن هناك عدد كبير من المشاريع خارج التخطيط، أي عبارة عن أراضي حكر لم توزع لأصحابها عبر وزارة الزراعة وبعد نقاش مستفيض، تم منح تراخيص مؤقتة لهذه المشاريع لدعم خطة التنمية بالمديرية الجديدة<sup>72</sup>.

#### . سلبات الزراعة خارج التخطيط

- 1/ عدم إتباع سياسة واضحة لتخطيط المشاريع وتحديد مناطقها ومساحتها.
- 2/ عدم تطابق الخريط الأولى بمواقع المشاريع وصدور العديد من الخريط دون زيارات حقيقية للمواقع.
- 3/ عدم الاشراف الفني والإداري على المشاريع.

البنك الدولي مؤسسة الزراعة الآلية التي قامت بدور ملموس في مجال الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية الرئيسية الذرة وإنتاج فائض تصدير من الذرة والقطن بغرض الحصول على العملات الصعبة كما أقامت مشاريع التحديث الزراعي كمحاولة لتطوير الزراعة التقليدية من حيث الاعتماد على وسائل إنتاج حديثة وتنظيم ممارسة العمل والانتاج الزراعي في نهج تخطيطي من ناحية اقتصادية واجتماعية. وذلك لخلق حلقة وصل بين المنتج (المزارع) والدولة وسياستها الزراعية والاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى جهودها في تطوير الزراعة المطرية وربطها بمشاريع الزراعة الآلية، إلا أنها لم تنجح فيها إلا بالنذر اليسير هذا الفشل لا يتمثل في سوء الإدارة والبروقراطية فقط وإنما أيضاً محاولة تحديث الزراعة المطرية التقليدية بخطوات لا تناسب مع تطلعات واحتياجات المزارع التقليدي.

رغم تراجع دور المؤسسة إلا أنها قد أحدثت نقل اجتماعية واقتصادية في منطقة جبال النوبة وساهمت مشاريعها الخاصة والحكومية ومشاريع الزراعة الآلية خارج التخطيط في سد الفجوة الغذائية وتوفير فرص عمل ودفع عجلة التنمية بالمنطقة خاصة بتوسعها في أراضي جديدة عب ما يعرف بمشاريع الزراعة الآلية خارج التخطيط.

2/ المساهمة في دفع عجلة التنمية الزراعية بالإقليم باستثمار الأراضي غير المستغلة عبر سنين عديدة.

3/ إيجاد فرص عمل حقيقية لبعض مواطني الإقليم والأقاليم المجاورة، خاصة لبعض مناطق شمال كردفان المتأثرة بالزحف الصحراوي<sup>74</sup>.

لكن لم يستمر وضع الزراعة الآلية خارج التخطيط كما كان عليه في منطقة العباسية والدلنج، إذ تم تخطيط عدد كبير من المشاريع الزراعية بمنطقة العباسية والدلنج خلال موسمي 1984/83 و1985/84 م<sup>75</sup>.

كما تم تمويل التجمعات الزراعية لصغار المزارعين ومدنها بالآليات الزراعية<sup>76</sup>.

#### الخاتمة:

لجأت الادارة البريطانية في السودان، مدفوعة برغبتها في الحصول على مصادر للموارد مستمرة لجأت لسد الطريق أمام رأس المال الوطني الخاص من الدخول في تسويق وتصنيع القطن، وفتحت أمامه الباب للزراعة الآلية، كذلك حكومة ما بعد الاستعمار سعت لتوسيع مصادر تمويلها مما أدى الى تحالف كبار موظفي الدولة ورأس المال الخاص حول الزراعة الآلية مدفوعا بعدة أسباب وهي أن اتفاقية المعونة الأمريكية قد فتحت الباب أما مزيد من العون الأجنبي في مجال الزراعة في السودان خاصة بعد تدهور الانتاج في المشاريع المروية على النيل (الطمبات) ولتسهيل انتقال رأس المال الخاص العامل في مجال الزراعة والتجارة في المناطق النيلية للاستثمار في الزراعة الآلية في جبال النوبة، فكان أن أسست الحكومة بطلب من

## فهرست المصادر والمراجع

- 19/ لتقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة: من المدير العام لصناعة أقطان جبال النوبة الى المأمور الإداري لجنوب الجبال، 1960/4/4 م .
- 20/ نفس المرجع .
- 21/ المؤتمر السنوي للجمعية الفلسفية السودانية: إمكانات ومشاكل ميكنة الانتاج الزراعي في السودان، المجلد 2 ، الخرطوم ، 1965م، ص 354 .
- 22/ مؤتمر اركويت السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب السودان، مديرية كردفان ن خور طقت ، يوليو 1973 ، مؤسسة الزراعة الالية في مديرية كردفان .
- 23/ حقائق وارقام عن إقليم كردفان: المرجع السابق، ص 31 .
- 24/ دليل كردفان التجاري: معلومات اقتصادية، زراعية ، صناعية ، تنمية استثمارية، دليل هاتف، دار شيكان للطباعة والنشر، ص 26 .
- 25/ دار الوثائق القومية: مؤتمرات، 85/28/1 ، المؤسسة العامة للإنتاج الزراعي، المؤتمر الزراعي الاول 1975، ص 7 .
- 26/ عيسى محمد حسب الله: تاريخ جبال النوبة الاجتماعي والسياسي في قرن 1885-1985 م، ص 55 / 56 .
- 27/ مؤسسة الزراعة الآلية في مديرية كردفان، مؤتمر اركويت السابع حول التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في غرب السودان، 1973 م .
- 28/ عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق، ص 155 .
- 29/ دار الوثائق القومية: التقارير السنوية لصناعة اقطان جبال النوب، 1961- 1962 م .
- 30/ نفس المرجع .
- 31/ نفس المرجع .
- 32/ نفس المرجع .
- 33/ عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق، ص 159 .
- 34/ دار الوثائق القومية: التقارير السنوية لاقطان جبال النوبة، من المدير العام لصناعة اقطان جبال النوبة الى مأمور مديرية كردفان، 1961/7/16 م .
- 35/ عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق، ص 159 .
- 36/ دار الوثائق القومية: أرشيف كادقلي، من مأمور مديرية كردفان الى المأمور الإداري 1960/4/20 م .
- 37/ عيسى محمد حسب الله : المرجع السابق، ص 56 .
- 1/ عوض ابراهيم عبد الرحمن الحفيان : أسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان، ط1، الخرطوم 1995م، ص 220 .
- 2/ عطا الحسن البطحاني: جبال النوبة الاثنية السياسية والحركة الفلاحية 1924- 1969 م، دار عزه للنشر 2009م، ص 139 .
- 3- Tothill , J.O : op . cit , p 831 / 834 .
- 4- N . R . O :Rashad Archives , from Director of Local Government to Kordofan Governer , 22/ 4 / 1952
- 5/ عطا البطحاني: المرجع السابق، ص 140 .
- 6/ نفس المرجع والصفحة .
- 7- N .R.O : Kadugli Archives , from Kordofan Governor to Director of Local Government of Tegali .
- 8-Ibid.
- 9/ عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق، ص 14 .
- 10/ نفس الموجه والصفحة .
- 11/ دار الوثائق القومية: زراعة 2 ، تقارير، تقرير ورشة العمل حول مشاريع إنتاج المحاصيل الآلية، الخرطوم 195م .
- 12 - N.R.O : Rashad Archives , Minutes of the Board of Economics and Trade Meeting 3/5/1950
- 13/ عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق، ص 147 .
- 14/ دار الوثائق القومية: أرشيف كادقلي، من مدير المياه الريفية واستخدام الأرض الى مدير الحكومة المحلية 1957/6/29م .
- 15/ دار الوثائق القومية: أرشيف كادقلي، من مدير وزارة التجارة والصناعة والتموين الى مدير الزراعة 1965/10/18 .
- 16/ نفس المصدر .
- 17/ دار الوثائق القومية: أرشيف كادقلي، من مدير استخدام الارض والمياه الريفية، الى مدير الحكم المحلي 1957/6/29م .
- 18/ دار الوثائق القومية : ارشيف كادقلي، التقارير السنوية لصناعة اقطان جبال النوبة، 1964- 1965 م .

- 60/ دار الوثائق القومية: التقارير السنوية لصناعة أقطان جبال النوبة، 1968/67 م .
- 61/ سعد الدين محمد أحمد: القطن في جبال النوبة قبل تحديث الزراعة التقليدية، مداولات ندوة المشاريع الحديثة في جبال النوبة، كادقلي، 27 - 1979/1/29.
- 62/ دار الوثائق القومية: مؤتمرات: 123/29/1، المؤتمر الزراعي الاول 1975، النشاط الزراعي بمديرية جنوب كردفان، ص 11 .
- 63/ دار الوثائق القومية، مؤتمرات: 123/29/1، المؤتمر الزراعي الاول 1975 م، النشاط الزراعي بمديرية جنوب كردفان، ص 11.
- 64/ دار الوثائق القومية: مؤتمرات 618/51/1 المرجع السابق، ص 4 .
- 65/ حقائق وارقام اقليم كردفان: المرجع السابق، ص 32 .
- 66/ نفس المرجع، ص 32 .
- 67/ عوض ابراهيم الحفيان: المرجع السابق، ص 220 .
- 68/ أرشيف وزارة الزراعة كردفان: المؤسسة العامة للزراعة الآلية، المرجع السابق، ص 121 .
- 69/ أرشيف وزارة الزراعة الابيض، الزراعة الآلية .
- 70/ أرشيف وزارة الزراعة الابيض: مشاريع الزراعة الاقليمية،
- 71/ أرشيف وزارة الزراعة، الابيض: مشاريع الزراعة الآلية خارج التخطيط .
- 72/ أرشيف وزارة الزراعة، الابيض، المشاريع خارج التخطيط.
- 72/ نفس المرجع
- 73/ نفس المرجع .
- 74/ نفس المرجع .
- 75/ عيسى محمد حسب الله : المرجع السابق، ص 57.

- 38/ دار الوثائق القومية: كردفان، ارشيف كادقلي، من الحاكم العسكري لكردفان الى المدير العام لصناعة اقطان جبال النوبة 1961/6/29 م .
- 39/ دار الوثائق القومية: كردفان، ارشيف كادقلي، من المأمور الإداري الى الحاكم العسكري لكردفان، 1960/4/16 م .
- 40/ جريدة اخبار الاسبوع: رقم 109 ، 13 / 2 / 1969 م .
- 41/ نفس المرجع .
- 42/ عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق، ص 161.
- 43/ مداولات الجمعية التأسيسية، جلسة 26 / 6 / 1965 م، مكتبة السودان، جامعة الخرطوم .
- 44 - Sudanow , October 1977 , p 43 .
- 45/ دار الوثائق القومية: التقارير السنوية لصناعة اقطان جبال النوبة 1967 - 1968
- 46/ حقائق وارقام عن اقليم كردفان : المرجع السابق، ص 31 .
- 47/ دار الوثائق القومية، مؤتمرات: 123/29/1، المؤتمر الزراعي الاول 1975 م، النشاط الزراعي بمديرية جنوب كردفان، ص 11.
- 48/ دار الوثائق القومية: مؤتمرات، 85/28/1 ، المؤتمر الزراعي الأول، المؤسسة العامة للإنتاج الزراعي، مؤسسة جبال النوبة الزراعية، ص 7 .
- 49/ تقارير البنك الزراعي : تقرير الوفد الرئاسي 1974، ص 27
- 50/ أرشيف وزارة الزراعة إقليم كردفان: المؤسسة العامة للزراعة الآلية من 81/5/11 - 1985/2/28 م .
- 51- Sudannow , October 1977 , p 43 .
- 52/ عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق، ص 162.
- 53 - Sudannow , op - cit , p 43.
- 54/ عطا البطحاني: ص 162 .
- 55- Sudanow , o p -cit , p 43
- 56/ البنك الزراعي: التقرير السنوي لعام 1977م، للبنك فرع ، الابيض، الدلنج، أم روابة، ص 2 .
- 57/ نفس المصدر، ص 7 .
- 58/ نفس المصدر ، ص 7 .
- 59/ التلب . أ : مؤسسة الزراعة الآلية في مديرية كردفان، مداولات مؤتمر أركويت السابع حول التنمية الاجتماعية . الاقتصادية في غرب السودان، معهد الدراسات الإضافية، جامعة الخرطوم، الخرطوم ، 1973/5/3 م .